تعتبر الإدارة البيئية من الأدوات الأساسية في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ومع تزايد الاهتمام بمفهوم الاستدامة، أصبح من الضروري تبني ممارسات تهدف إلى تقليل الأثر البيئي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

أولا: تعريف الإدارة البيئية

حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية فإن الإدارة البيئية هي عبارة عن عملية وضع الخطط والسياسات البيئية انطلاقا من مرحلة بداية الإنتاج حتى نهايته، ووفقا للمنظمة الدولية للتقييس فإن نظام الإدارة البيئية يعد جزءا من نظام إدارة المؤسسة، حيث يستخدم بهدف وضع وتنفيذ سياساتها البيئية وإدارة الجوانب البيئية المتعلقة بها كعناصر الأنشطة أو المنتجات أو الخدمات المتعلقة بالبيئة، كما تعرف الإدارة البيئية أيضا على أنها عبارة عن نظام يشمل مجموعة من العمليات والممارسات تقوم بها المؤسسات لمراقبة أعمالها وتقليل آثارها السلبية اتجاه البيئية، مما يسمح يضمن بتحقيق الاستدامة البيئية، وتعرف أيضا على أنها عملية منهجية تهدف إلى تخطيط، تنظيم، تنفيذ ورقابة الأنشطة التي تؤثر على البيئة من أجل تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات التي تساهم في الحد من التأثيرات السلبية على البيئة.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الإدارة البيئية بشكل مختصر هي عبارة عن مجموعة من الممارسات والسياسات التي تهدف إلى احترام البيئة والمحافظة عليها من خلال التقليل من الآثار السلبية التي تضر بها.

ثانيا: أهداف الإدارة البيئية: تتمثل أهداف هذه الإدارة فيما يلي:

1- ترشيد استهلاك الموارد المائية؛
2- ترشيد استهلاك الطاقة والحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة؛
3- استغلال المواد الخام بشكل فعال وكفئ بهدف الحد أو التقليل من النفايات؛
4- تحسين الصحة العامة من خلال السعي للتقليل من الأثار السلبية اتجاه البيئة؛
5- زرع ثقافة بيئية لأفراد المجتمع بهدف زيادة وعيهم للمحافظة على البيئة؛
6- التعرف على الفرص والتهديدات المتعلقة بالبيئة؛
7- تقديم اقتراحات للحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

ثالثا: خصائص الإدارة البيئية: تتمثل أهم خصائص الإدارة البيئية فيما يلي:

1- ضبط النظام البيئي من خلال الرقابة على كافة المؤسسات والهيئات التي تؤثر على البيئة؛

2- ضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة الإدارية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛

3- الاستدامة: تسعى هذه الإدارة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية واحتياجات الأجيال القادمة في الحصول على موارد طبيعية؛

4- التكامل: الإدارة البيئية لا تقتصر فقط على القطاعات البيئية أو الحكومية، بل تتطلب تنسيقا بين مختلف القطاعات مثل الصناعة والزراعة والنقل والطاقة، حيث يجب أن تتبنى جميع هذه القطاعات استراتيجيات للحفاظ على البيئة، كما تتطلب تعاونا بين الحكومات، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية؛

5- المتابعة والتقييم المستمر: من خصائص الإدارة البيئية أنها لا تقتصر على وضع السياسات فقط، بل تشمل أيضاً مراقبة وتقييم الأداء البيئي بانتظام؛

6- المرونة والتكيف: تتيح الإدارة البيئية المرونة في التعامل مع مختلف التغيرات البيئية والتحديات، حيث تعتمد على القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية، وضمان استجابة سريعة وفعالة لمواجهة التحديات البيئية؛

7- الشمولية: تتسم الإدارة البيئية بالشمولية، أي أنها تأخذ في اعتبارها جميع جوانب البيئة، بما في ذلك العوامل البيئية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

رابعا: أهمية الإدارة البيئية: يمكن تقديم هذه الأهمية بشكل مختصر من خلال النقاط التالية:

1- التقليل من التلوث حيث تشجع ممارسات الإدارة البيئية المؤسسات لاتخاذ تدابير للتقليل من التلوث من خلال تقليل انبعاثات الكربون، ومعالجة أو التخلص من النفايات بشكل آمن وفعال؛

2- الاستخدام الفعال للموارد من خلال استخدامها بكفاءة عالية مما يسمح بتقليل التكاليف؛

3- تحسين الأداء البيئي؛

4- الرفع من مستوى الثقافة البيئية لدي الموظفين والمؤسسات حول أهمية المحافظة على البيئة؛

5- تخفيض الضرائب البيئية حيث أن المؤسسات التي تقوم بتطبيق الإدارة البيئية بشكل فعال تقلل من الضرائب المطبقة عليها في بعض البلدان؛

6- تنعكس ممارسات الإنتاج والاستهلاك الغير مسؤولة، وسوء استخدام الموارد بشكل سلبي على البيئة؛

خامسا: فوائد الإدارة البيئية: تتمثل أهم فوائد الإدارة البيئية فيا يلي:

1- زيادة ثقة الزبائن بالمؤسسة؛

2- تعزيز صورة المؤسسة وتحسين الحصة السوقية لها؛

3- الحفاظ على علاقات جيدة مع المجتمع التي تنشط فيه المؤسسة؛

4- تشجيع التطوير والمشاركة في الحلول البيئية؛

5- المحافظة على الموارد والطاقة؛

سادسا: علاقة الإدارة البيئية بالاقتصاد الدائري

إن العلاقة الموجودة بين الإدارة البيئية والاقتصاد الدائري هي علاقة تكاملية، ويظهر هذا من خلال:

1- المحافظة على الموارد: تسعى كل من الإدارة البيئية والاقتصاد الدائري إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تقليل استهلاكها؛

2- إدارة النفايات بشكل فعال: تهدف الإدارة البيئية إلى تشجيع إعادة التدوير وهي من الركائز الأساسية للاقتصاد الدائري؛

3- التقليل من التلوث: من الأهداف المشتركة بين الإدارة البيئية والاقتصاد الدائري؛

4- تحقيق التنمية المستدامة: يعد من الأهداف التي تشترك فيهم الإدارة البيئية والاقتصاد الدائري؛

5- التكامل بين الأهداف: يشتركان في تحقيق أهداف مشتركة كالمحافظة على البيئة، تقليل الهدر والتبذير وتحسين كفاءة استخدام الموارد؛

6- السياسات والتشريعات: الإدارة البيئية تساهم بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتطبيق الاقتصاد الدائري، من خلال تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات صديقة للبيئة، مثل إعادة التدوير وإعادة الاستخدام؛

7- الابتكار والتكنولوجيا: الإدارة البيئية تدعم الابتكار والتكنولوجيا النظيفة، مما يساهم في تطوير حلول اقتصادية دائرية مثل إنتاج الطاقة المتجددة وإعادة تدوير النفايات؛

8- التنمية المستدامة: كلا المفهومين يسهمان في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي.